

استعراض جرائم الكراهية

الشروط المرجعية

نظرة عامة على المشروع

ستستعرض اللجنة القانونية في نيوزيلندا القانون المتعلق بجرائم الكراهية مع تسليط الضوء على ما إذا كان ينبغي تغيير القانون لإضافة جنح جديدة لارتكاب الجرائم بدافع الكراهية. وعلى ضوء هذا الاستعراض تعني "جريمة الكراهية" السلوك الذي يعد بالفعل جريمة جنائية بموجب القانون النيوزيلندي كما أن الدافع لارتكاب تلك الجريمة هو الكراهية أو العداء تجاه مجموعة من الأشخاص المشتركين في سمة معينة (مثل العرق أو اللون أو الجنسية أو الدين أو الجنس أو النوع أو الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي أو العمر أو الإعاقة).

يستجيب القانون في نيوزيلندا حاليا لجرائم الكراهية عند إصدار الحكم. فإذا ارتكب شخص ما جريمة بسبب العداء تجاه مجموعة من الأشخاص المشتركين في "سمة مشتركة دائمة" فإنه يتوجب على المحكمة أن تنظر في ذلك كعامل مشدد عند إصدار الحكم (طالع القسم 9 (1) (ح) من قانون العقوبات لعام 2002).

أوصى تقرير اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجد كرايستشيرش في 15 مارس 2019 بإنشاء جنح جديدة لارتكاب الجرائم بدافع الكراهية. وعلى وجه الخصوص، استعرضت التوصية 39 بإنشاء جنح جديدة لارتكاب الجرائم بدافع الكراهية فيما يلي:

- (a) قانون الجنح الجزائية لعام 1981 (المتعلق بالجنح الحالية المتمثلة في السلوك أو اللغة المسيئة والاعتداء والإيذاء المتعمد والترهيب)؛ و
- (b) قانون الجرائم لعام 1961 (المقابل للجنح الحالية المتمثلة في الاعتداءات والحرق العمد والتخريب المتعمد).

نطاق الاستعراض

يشمل استعراض اللجنة القانونية، على سبيل المثال لا الحصر، اعتبار ما يلي:

- (a) ما إذا كان القانون الحالي في نيوزيلندا يستجيب بشكل مناسب لجرائم الكراهية (ولا سيما القسم 9(1)(ح) من قانون العقوبات لعام 2002 التي تتطلب مراعاة الدوافع العدائية عند الحكم على الجاني).
- (b) ما إذا كان ينبغي التعامل مع أي مخاوف بشأن تطبيق القانون الحالي من خلال تدابير تشريعية (أو تشغيلية)، على سبيل المثال، إنشاء جنح جديدة لارتكاب الجرائم بدافع الكراهية.
- (c) إذا كان ينبغي إنشاء جنح جديدة لارتكاب الجرائم بدافع الكراهية:
 - (i) ما هي الجرائم الحالية التي ينبغي أن تكون ضمنها؛
 - (ii) ما هي الخصائص المشتركة المشتملة عليها؛
 - (iii) كيف ينبغي تحديد عنصر الكراهية أو العداء في الجرائم؛
 - (iv) ما هي العقوبات القصوى المناسبة؛ و

(v) ما إذا كان ينبغي إجراء أي تعديلات على قانون العقوبات لمراعاة الجرح الجديدة وضمان إصدار الأحكام على مرتكبي جرائم الكراهية بشكل مناسب.

عند تقديم توصيات للإصلاح، ستأخذ اللجنة القانونية في الاعتبار الماوريين وتراعي الطابع متعدد الثقافات للمجتمع النيوزيلندي.

لن يتضمن الاستعراض تجريم السلوك الذي لا يعتبر جريمة بموجب قانون نيوزيلندا في الوقت الحالي. لتجنب الشك، لن يتضمن الاستعراض التوصيات 40 و 41 من تقرير اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجد كرايستشيرش في 15 مارس 2019 الذين يتعلقوا بما يلي:

(a) القانون المتعلق بخطاب الكراهية، بما في ذلك القسمان 61 و 131 من قانون حقوق الإنسان لعام 1993؛
و

(b) تعريف متى يكون المنشور "مرفوضاً" في القسم 3 من قانون تصنيف الأفلام ومقاطع الفيديو والمنشورات لعام 1993.

التوقيت والعملية

تعتمد اللجنة القانونية إجراء مشاورات علنية في أوائل عام 2025.

تعتمد اللجنة القانونية تقديم تقرير إلى الوزير المسؤول عنها مع توصياتها بحلول منتصف عام 2026.

نبذة عن اللجنة القانونية

اللجنة القانونية هي وكالة التاج المستقلة التي تقدم المشورة في مجال إصلاح القانون إلى الحكومة. لا توجه الحكومة كيفية قيامنا بعملنا أو التوصيات التي نقدمها.

نحن نقوم بالبحث والمشاركة ثم نقدم التوصيات إلى الحكومة لتحسين القانون. وننشر هذه التوصيات في تقرير يقدم إلى وزير العدل. يتعين على الوزير تقديم تقريرنا إلى البرلمان.

تقرر الحكومة ما إذا كانت ستغير القانون وكيف ستغيره. يمكنك معرفة المزيد حول ما نقوم به على موقع اللجنة القانونية.